أكد أن ما يهمها هو موقعها في المنطقة ومشاركتها في القضايا المصيرية للأمة العربية

المقداد: من يحاول تجاهل سورية أو فرض شروط عودة عليها لن ينجح

مازن جبور

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، أن من يحاول تجاهل سورية أو فرض شروط عليها للعودة إلى الجامعة العربية لن ينجح، مشدداً على أن ما يهم سورية هو موقعها في المنطقة ومشاركتها في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية للأمة العربية.

وخلال مشاركته في مؤتمر «الجمعية البريطانية السورية»، قال المقداد: إن العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية، والدول الغربية وأدواتها في المنطقة على سورية كانت السبب الأساسي لمعاناة المواطن السوري.

ولفت إلى أنه وتنفيذاً لتعليمات سيادة الرئيس بشار الأسد، قامت وزارة الخارجية والمغتربين في عام ٢٠٠٨ بتوجيه سفارات وبعثات ووفود الجمهورية العربية السورية لتعبر اهتماماً خاصاً للمسألة الاقتصادية.

وأضاف: «تحدثت عن عقوبات اقتصادية أحادية الجانب، لأن الأمم المتحدة لم تفرض بموجب الميثاق أي عقوبات على سورية بفضل الأصدقاء وحكمة القيادة، موضحاً أن «العقوبات أحادية الجانب مفروضة من الولايات المتحدة وعملائها».

وأشار المقداد إلى أنه ستعقد خلال الأيام القليلة القادمة مؤتمرات حول الوضع الاقتصادي في سورية، وبين أن من بين هذه المؤتمرات، مؤتمر بروكسل الذي سيعقد منتصف الشهر الجاري.

وقال: «نحن كنا ضد مؤتمر بروكسل الأول وكذلك الآن ضد مؤتمر بروكسل الثاني لأن الدولة السورية لم تدع إلى مثل هذه المؤتمرات، وهم يعقدون هذه المؤتمرات لفرض المزيد من القيود على أي مساعدة يمكن أن تقدم إلى سورية».

وأضاف: «فهم يفرضون على سبيل المثال على الأمم المتحدة ألا تقوم بتقديم أي مساعدات إنسانية يمكن أن تساهم في تحسين سبل العيش وفي خدمة عناصر التنمية في المرحلة القادمة في سورية، والمساعدات التي يقدمونها الآن من خلال الأمم المتحدة هي المساعدات المنقذة للحياة». وتابع: «نحن نرفض هذه الشروط ونتعامل معها بالطريقة التي يجب أن نتعامل بها معها كبلد ذو سيادة واستقلال».

وطالب المقداد الأمم المتحدة بـ«ألا تحضر مؤتمر بروكسل، لأن هدفه الأساسي فرض الشروط السياسية، بمعنى أن ما لم تستطع الدول الغربية فرضه على سورية في الميدان، سيحاولون فرضه بالسياسة، وهذا لن يحصل أبداً لأننا شعب حر ومستقل وذو سيادة ولأن الرئيس بشار الأسد هو من يقود هذا الشعب العظيم».

من فعاليات البرنامج الوطني للتنمية أمس في يومه الثاني (سانا)

واعتبر، أن «قانون قيصر» الأميركي ضد سورية، لا يمكن مواجهته إلا باستمرار الصمود، لافتاً إلى وجود عدة قضايا كان الهدف منها خنق البلد اقتصادياً وسياسياً لخدمة «إسرائيل».

وقال: «لم ينجح هؤلاء الذين يسميهم البعض بالمعارضة المعتدلة حتى في أشد أيام الحرب على سورية في أن يحلوا مكان الدولة السورية، وفي الوقت الذي تحقق فيه الدولة السورية الكثير من الإنجازات، لا أتوقع أن يتم الآن العمل على هذه الاتجاهات».

واعتبر المقداد، أن «القرارات التي اتخذت ضد سورية وخاصة على المستوى العربي كانت بتعليمات خارجية ونفذتها أدوات أميركا في المنطقة بالطريقة التي نعرفها».

وأضاف: «نحن يهمنا موقع سورية في المنطقة ويهمنا مشاركة سورية في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية للأمة العربية، وسورية في مقدمة هؤلاء»، وأردف: «أنا قلت للذين ناقشونا في ذلك، إذا كانت سورية قلب العروبة النابض وسورية الآن لا توجد في الجامعة العربية فأين هو إذاً قلب العروبة الآن؟».

وتابع: «هذه المسألة تتعلق بحسابات كثيرة، ونحن نتابعها ليل نهار، وثقوا أن من يحاول تجاهل سورية أو يحاول فرض شروط عودة عليها لن ينجح على الإطلاق، لأن سورية لا يمكن أن تخضع لا للابتزاز ولا للتهاون فيما يتعلق بقضاياها الداخلية وبقضاياها العادلة».

وأكد المقداد «نحن دائماً متفائلون، فالإنجازات التي تحققت كبيرة. بقيت لدينا إدلب وما يسمى شرق الفرات».

وبعد أن تساءل المقداد: ما هي العناصر الأساسية التي تتحكم بكل هذه المعطيات؟، قال: «هي أن الدول الغربية والإقليمية التي شنت الحرب على سورية لم يعد بإمكانهم المراهنة على تحقيق أي من الأحلام والأوهام التي وضعوها، إلا تصعيد التوتر، بما في ذلك تصعيد الحرب الاقتصادية أو المواجهات الاقتصادية مع سورية».

وأضاف: «ما أثير حول عودة سورية إلى الجامعة العربية وعودة السفارات وكل ذلك، نتابعه ونعمل على تحقيقه، لكن الضغوط التي تمارس إقليمياً ودولياً تحول دون ذلك».

وأردف: «في الكواليس يدور هذا الحديث، ونحن نبقى حذرين في تحليل بعض الوعود والدعايات، وخاصة أن أميركا تحاول الآن أن تنسحب، مع الإبقاء على أدواتها وعملائها في شمال سورية. فمثلاً هم يضغطون علينا في إدلب ويقولون يجب أن ننفذ الاتفاق الروسي التركي».

ومضى المقداد قائلاً: «حتى روسيا لا تؤمن بذلك طبعاً، لأنه لا أحد يمكن أن يتعامل مع الإرهاب أو إعطاءه أي وسيلة لأن يستمر ويستقر، إلا أعداء سورية».

وأوضح «في الشمال السوري هناك بعض المراهنات، وفي كل خطوة يخطوها الجيش العربي السوري نحقق تقدم على صعيد المعارك، ونحقق تراجع في سياسات الدول الغربية الموجهة ضدنا، لكننا ما زلنا بحاجة للمزيد من الجهود في هذا الاتجاه».

وبين المقداد، أن وزارة الخارجية والمغتربين «تقوم بتوجيه سفارات سورية لتسهيل عودة اللاجئين»، موضحاً أن «الدولة تسعى بكافة السبل لإعادة اللاجئين سواء لديهم أموال أم لا»، وقال: «بالنهاية جميعهم مواطنون سوريون».

وبعد أن لفت إلى أن سورية «مازالت تواجه الحرب عليها»، قال: «لن نوقف حديثنا عن الإرهاب حتى استعادة آخر شبر من أرضنا».

قولاً واحداً

سورية.. العقوبات الإستراتيجية

مازن بلال

ما حدث مع «عقوبات قيصر» يضع سورية ضمن دائرة خاصة في الصراع الدولي، وعلى المستوى الداخلي فإنه يشكل استحقاقاً وجودياً إن صح التعبير، فهذه العقوبات، لو صدرت من مجلسي الكونغرس، ووقع عليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تسعى لإحداث افتراق حاد في الجغرافية السياسية السورية، وتغيير كل البنى قبل أن تعود سورية إلى الحركة الدولية الاعتيادية لأي دولة، وهذا الأمر يشبه ما حدث لكوبا على سبيل المثال خلال الحرب الباردة ولم ينته حتى الآن.

أصبحت سورية في مواجهة السوق العالمية المغلقة في وجهها، وللأسف فهي تكاد تكون السوق الوحيدة القائمة اليوم، ومع وجود حلفاء وأصدقاء فإن التعاملات التجارية لن تصبح في حدها الأدنى نتيجة صعوبة التعامل المصرفي، لكنها ستتخذ أشكالاً أخرى مثل المقايضة أو غيرها من التعاملات التي تجعل كتلة الرأسمال السوري قادرة على التحرك بحرية، والأخطر هنا أن عملية التنمية المعتمدة على نظام دولي ستواجه الكثير من التحديات نتيجة هذا الحصار.

ستدفع هذه العقوبات نحو تحجيم الموقع السوري في التأثير الإقليمي، أو هذا على الأقل ما تسعى إليه الولايات المتحدة، من خلال إطالة مرحلة التعافي من الحرب، وفي الوقت نفسه استرجاع علاقات سورية المتوازنة مع محيطها الجغرافي، فأي علاقات اقتصادية – سياسية قادمة ستكون مساراً تفاضلياً لمصلحة الدول الأخرى، لأن دمشق ستكون مضطرة للتعامل مع شروط قاسية من أجل تسيير علاقاتها مع محيطها والعالم.

عملياً فإن طبيعة الحلول التي يمكن أن تتبناها الحكومة السورية لا تتعلق فقط بالعملية السياسية بذاتها، فأي حلول للأزمة السورية لن تحل مشكلة العقوبات ما دامت الإدارة الأميركية تريد شكلاً انقلابياً داخل سورية، فالمسار العميق للتعامل مع هذه العقوبات الإستراتيجية إن صح التعبير، يرتبط بالطيف الاجتماعي السوري، فهو الذي يعاني حالياً من تبعات الأزمة ومن أي آثار محتملة للعقوبات، وهو في الوقت نفسه معني بالتعامل مع إعادة الإعمار كي يستمر في حياته المحاصرة عبر تدابير دولية، والتعامل الاجتماعي مع هذا الواقع سيأخذ موقعا عميقا في خلق بدائل وحلول لطبيعة العقوبات.

ما يمكن التعامل معه لمواجهة الاستحقاق الدولي القادم يرتبط بمسألتين أساسيتين:

– التعامل مع «المزاج» السياسي السوري بالدرجة الأولى، فـ«المزاج» هو اتجاه عام للمجتمع يلخص خبرته من الأزمة أو من منظومته الثقافية العميقة، على الأخص أن سورية تاريخيا لم تكن بعيدة عن هذه الأزمات الحادة ولو بدت الأزمة الحالية الأكثر خطورة.

إن مصطلح «المزاج» يعبر في النهاية عن قدرة المجتمع على التأقلم، وصياغة حياته اليومية بما يتوافق مع الواقع الذي يظهر نتيجة الأزمة، والتأقلم ليس حالة سكونية إنما خلق بدائل على المستوى الاجتماعي تحديدا، واستثمار الرأسمال المجتمعي الذي يشكل قاعدة معنوية مادية يمكن الاعتماد عليها.

– الدفع نحو إيجاد علاقة إنتاج مجتمعية، فالمسألة ليست بيئة استثمار، وفتح أسواق وإيجاد قوانين لاستقطاب الرأسمال، فالأهم وفق المؤشرات الحالية هو بيئة استثمار الممكنات الاجتماعية.

سيواجه المجتمع السوري محاولات إفقار وربما تجهيل وتهميش، وهو الوحيد المعني بالخروج من هذا الوضع وتحقيق سيادة سورية، ومهما بدا الأمر صعبا لكنه مؤسس أيضاً لمرحلة فارقة في تاريخ سورية وفي عملية ظهور معرفة اجتماعية للذات السورية، فالمسألة ليست بحث عن الهوية بل خلقها في علاقة إنتاجية بالدرجة الأولى.

الخلافات تعصف بقيادة «تحرير الشام»

وكالات

في مؤشر على خلافات كبيرة داخل قيادات «هيئة تحرير الشام» الواجهة الجديدة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، استقال «شرعي الجناح العسكري» لـ«الهيئة» المدعو «أبو اليقظان المصري».

وذكر نشطاء مقربون من «تحرير الشام» وفق ما نقلت وسائل إعلامية معارضة، أن «رئيس المجلس الشرعي لتحرير الشام قدم ادعاء ضد أبو اليقظان نتيجة عدم التزامه بالضوابط الإعلامية»، لافتين إلى أن الاستقالة جاءت على خلفية «إدانته وإنذاره».

ويعتبر «أبو اليقظان» من أبرز الشرعيين في «تحرير الشام»، وله فتاوى، منها حث مسلحي «الهيئة» على استهداف مسلحي ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» برصاصة بالرأس، وتحريم مشاركة مسلحي ميليشيا «الجيش الحر» بالعملية العسكرية التركية شرق نهر الفرات، ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية.

يأتي ذلك مع فرض «تحرير الشام» قيوداً صحفية على وسائل الإعلام العامة والشخصية التابعة لها في المناطق الخاضعة لسيطرتها شمال البلاد، مهددة المخالفين بالمساءلة والمحاسبة القضائية.

وكانت «تحرير الشام» فرضت سيطرتها على مناطق في محافظات إدلب وغرب حلب وشمال حماة، بعد معارك مع ميليشيا «الجيش الحر» خلفت عشرات القتلى والجرحى العسكريين والمدنيين.

ورجحت مصادر إعلامية معارضة، أن يكون متزعم «الهيئة»، أبو محمد الجولاني، الذي أيد عدواناً تركياً ضد شرق الفرات هو الذي رتب لهذه الاستقالة، خصوصاً بعد التضارب بين تصريحاته، وتصريحات المصري حول طريقة التعامل مع جيش النظام التركي في ظل التطورات الأخيرة.

يأتي ذلك، في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا عن استعدادها للتعاون مع روسيا في سبيل تنفيذ عملية عسكرية ضد «تحرير الشام»، وفي الوقت نفسه الذي وقفت تركيا موقف المتفرج من هجوم «تحرير الشام» وسيطرتها على كامل محافظة إدلب، بحسب المصادر.

والمصري هو من قاد الاقتتال الأخير بين «تحرير الشام» وميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير»، الذي اندلع مطلع العام الجاري.

واشنطن تدعم قرار محكمة في كولومبيا باتهام دمشق بـ«قضية كولفين»!

الوطن - وكالات

في إطار مواصلة الضغوط على دمشق لتشويه صورة الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري، والقفز على مفهوم السيادة الذي شرعته الأمم المتحدة، زعمت الخارجية الأميركية أمس أن سورية ترتكب «انتهاكات بحق الصحفيين».

وبسبب عدم امتلاك أدلة واضحة تدعم حكمها، زعمت محكمة في مقاطعة كولومبيا الأميركية منذ أيام أن الحكومة السورية «مسؤولة من الناحية المدنية» عن مقتل الصحفية الأميركية ماري كولفين عام ٢٠١٢، وفق مواقع إلكترونية معارضة.

وسبق لكولفين أن دخلت إلى سورية بشكل غير شرعي وأقامت في مناطق سيطرة الإرهابيين في حي باب عمرو في حمص قبل أن تقتل هناك.

وبينما اتهم المسلحون الجيش العربي السوري بقتلها، رأى خبراء أن المسلحين هم من أقدموا على قتل كولفين من أجل اتهام الجيش العربي السوري بذلك، كما يحصل في مسرحيات الكيميائي.

وبينما تحاول واشنطن فرض المزيد من العقوبات على سورية، زعمت المحكمة الأميركية أيضاً أن على دمشق دفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أميركي لورثة كولفين، بحسب تقرير لصحيفة «الغادريان» نقله موقع «بي بي سي» عربية الجمعة.

وبحسب مواقع إلكترونية معارضة، قالت الخارجية الأميركية أمس، في بيان صحفي إنها تسعى إلى تسليط الضوء على ما سمته «الانتهاكات» التي ترتكبها دمشق، بما في ذلك «قتل الصحفيين»، ودعا البيان روسيا إلى التوقف عن حماية «النظام» ودعم الجهود الدولية لتحقيق العدالة والمساءلة.

وزعم البيان أن الحكومة السورية «قتلت» كولفين، وأن دمشق «ارتكبت خرقاً للقانون الدولي» ولم تشر إلى أن القوانين الدولية تؤكد وجوب الحصول على موافقة سلطات البلاد لدى رغبة أي أجنبي بالدخول إليها.

أنصاري ولافرنتييف ناقشا تطورات الوضع فيها

بوغدانوف وحداد يبحثان التسوية السياسية في سورية

وكالات

بحث الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أمس، مع سفير سورية في موسكو رياض حداد، سبل تسوية الأزمة السورية، وتوفير الظروف لعودة المهجرين إلى وطنهم.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان لها، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن بوغدانوف، بحث مع حداد سبل تسوية الأزمة في سورية، إضافة إلى تعزيز التعاون متعدد الجوانب بين البلدين.

وأضافت الوزارة في بيانها: إن بوغدانوف وحداد ناقشا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في سورية وتوفير الظروف لعودة المهجرين إلى وطنهم. جاء ذلك، في وقت بحث فيه كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة حسين جابري أنصاري في طهران أمس، مع مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف تطورات الوضع في سورية، بحسب ما ذكرت «سانا».

يأتي ذلك بعد إعلان نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين في الثامن عشر من الشهر الماضي أن اجتماع أستانا المقبل سيعقد في النصف الثاني من شباط الجاري وأن العمل جارٍ لتحديد الموعد.

وفي نهاية الشهر الماضي، ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن جولة أخرى من المحادثات حول سورية ستجرى في منتصف شباط الجاري في العاصمة الكازاخستانية أستانا، مشيراً إلى أن قمة «ثلاثية أستانا» (روسيا- إيران- تركيا) ستعقد أيضاً في الشهر نفسه. وقال لافروف: «نقوم الآن بتنسيق كافة التفاصيل الفنية، وفي منتصف شباط سيعقد اجتماع دولي حول سورية في أستانا.. هناك بالفعل اتفاق مبدئي، وهو فهم أساسي لعقد القمة المقبلة في الشهر المقبل بمشاركة زعماء روسيا وإيران وتركيا».

وعقد أحد عشر اجتماعاً حول الأزمة في سورية بصيغة أستانا أحدها في مدينة سوتشي الروسية أواخر تموز الماضي، أكدت في مجملها الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها ومواصلة الحرب على التنظيمات الإرهابية فيها حتى دحرها نهائياً.

يأتي لقاء أنصاري مع لافرنتييف بعد يوم واحد من إجراء الأخير وفيرشينين، مناقشات مع نائب وزير خارجية النظام التركي سادات أونال، في العاصمة التركية أنقرة، تبادلا خلالها الجانبان وجهات النظر حول الوضع الحالي في سورية، والإجراءات (الضرورية) لدفع العملية السياسية، بما في ذلك مهمة إطلاق لجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن كمرحلة مهمة في حل الأزمة السورية»، بحسب بيان لوزارة الخارجية الروسية.

وكان لافروف، التقى في ٢١ من الشهر الماضي في موسكو المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون.

وقالت وزارة الخارجية الروسية، حينها: إن «الطرفين أكدا على أهمية البدء بأسرع ما يمكن بعمل اللجنة الدستورية السورية، وأكدت أنه «جرى، خلال محادثاتهما، تبادل مفصّل للآراء حول احتمالات دفع العملية السياسية بقيادة السوريين أنفسهم، وبمساعدة الأمم المتحدة على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤».

وأول من أمس قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للأمن والسياسة الخارجية فيديريكا موغيريني: إن الاتحاد سيعقد مؤتمراً ثالثاً حول ما يسمى «مستقبل سورية» في الفترة بين ١٢ و١٤ آذار المقبل في بروكسل.

الجيش واصل دك خارقي «اتفاق إدلب».. وأنباء عن مباحثات تركية روسية لعمل عسكري شمالاً

«النصرة» تنقل «اسطوانات كيميائية» من جسر الشغور إلى خان شيخون

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس الرد على خروقات الإرهابيين لـ«اتفاق إدلب»، في حين نقل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي شحنة من أسطوانات غاز الكلور من جسر الشغور إلى خان شيخون، على حين أكدت تقارير وجود مباحثات تركية روسية تحضيراً لعمل عسكري في إدلب.

وأحبطت وحدات الجيش العاملة في ريفي حماة الشمالي والشمالي الغربي، محاولات تسلل مجموعات إرهابية ترفع شارات تنظيم «النصرة» و«الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابيين من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب»، ومن محور الزكاة واللطامنة وحصرايا أبو رعيدة، ومحور بلدة الحويز وباب الطاقة باتجاه نقاط الجيش في سهل الغاب الغربي، وتعاملت معها بالأسلحة الرشاشة وهو ما أدى إلى مقتل العديد من أفرادها وإصابة آخرين، وفرار من بقي حياً، حسبما تحدث مصدر إعلامي لـ«الوطن».

وأوضح المصدر، أن وحدات من الجيش العاملة في ريف إدلب تصدت لمجموعات إرهابية حاولت التسلل من «المنزوعة السلاح» باتجاه نقاط عسكرية على محور الهبيط والسكيك للاعتداء عليها، واستهدفتها بالصواريخ والرشاشات الثقيلة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من الإرهابيين وتدمير عتادهم الحربي.

ورداً على هذه الخروقات لـ«اتفاق إدلب»، دك الجيش بالمدفعية مواقع وتجمعات «النصرة» وحركة آلياتهم في محيط الضهرة العالية وشرق مورك ومكب مورك والصخر والزكاة وحصرايا واللطامنة وكفرزيتا بريف حماة الشمالي، وفي الحويجة والحواش والسرمانية بسهل الغاب الغربي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وتدمير آلياتهم.

كما دك الجيش بالمدفعية مواقع ونقاطاً لـ«النصرة» وحلفائها في الزيارة والقصابية بريف حماة الشمالي الغربي وفي الهبيط وسكيك وجنوب تل سكيك وادي حوير بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

من جهته ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن الجيش استهدف مواقع الإرهابيين في قرية خلصة في القطاع الجنوبي من ريف حلب، في حين نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن «مصادر خاصة في إدلب» أن مسلحي «هيئة تحرير الشام» التي يتخذها «النصرة» واجهة له في الشمال السوري، قاموا بنقل عدة أسطوانات تحوي غاز الكلور من أحد المقرات التابعة لـ«الحزب التركستاني» في مدينة جسر الشغور بعد منتصف ليل السبت باتجاه بلدة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي.

وأشارت المصادر إلى أن نقل الأسطوانات تم بواسطة سيارتي إسعاف تعودان لتنظيم «الخوذ البيضاء»، وبإشراف ثلاثة خبراء أجانب من الجنسيتين البريطانية والبلجيكية، موضحة أنه تم تخزين هذه الأسطوانات في «خزان تبريد» بخان شيخون، وهي برادات تجارية تستخدم لحفظ الخضروات والفواكه في أحد أحياء البلدة.

وكانت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أشارت الخميس الماضي إلى قلق موسكو لعدم تخلي الإرهابيين عن محاولات الاستفزاز باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

في الأثناء، تحدث «المرصد» عن «اشتباكات جرت على محور العبلة بالقرب من مدينة الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي، بين ميليشيات مدعومة من نظام أردوغان وبين مسلحين رجح «المرصد» أنهم خلايا تابعة لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، مشيراً إلى ترافق الاشتباكات مع استهدافات متبادلة، دون معلومات عن خسائر بشرية.

من جهتها ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن المدفعية الثقيلة لجيش أردوغان وميليشيات موالية لأنقرة قصفت مناطق الشهباء بريف عفرين، وأن عدداً من القذائف سقطت بين منازل القرية المأهولة بالسكان.

ولفتت المواقع إلى أن المناطق التي جرى استهدافها تقع تحت سيطرة «وحدات الحماية» الكردية.

في الأثناء ذكرت تقارير صحيفة، أن وفداً عسكرياً أمنياً تركياً أجرى محادثات في العاصمة الروسية موسكو مؤخراً لبحث خطوات مشتركة في محافظة إدلب، وسط توقعات بعملية عسكرية مشتركة يعتزم الجانبان تنفيذها ضد «النصرة».

وتقوم روسيا بالتنسيق مع القيادة والحكومة السورية فيما يتعلق ومكافحة الإرهاب في سورية.

وحسبما نقل التقرير عن مصادر روسية مطلعة، فإن موسكو تعمل مع أنقرة على تهيئة الأجواء لإطلاق عملية عسكرية مشتركة في إدلب، مرجحة أن يكون الطرفان يعملان على مناقشة التفاصيل العسكرية والفنية للعملية خلال وجود الوفد العسكري الأمني في موسكو.

مسلحون إرهابيون تابعون للاحتلال التركي في تل الحجر في ريف حلب أمس (أ.ف.ب)

القضاء على دواعش شرق السخنة ومساعدات إلى «الركبان» قريباً

وكالات

نفذ الطيران الحربي السوري، أمس، ضربات مركزة استهدفت تنظيم داعش الإرهابي في أقصى بادية ريف حمص الشمالي الشرقي ما أدى إلى مقتل العديد من مسلحيه، وسط أنباء عن أن قافلة مساعدات ستدخل «مخيم الركبان» قريباً. ونتيجة المتابعة والرصد المستمر لتحركات فلول التنظيم في البادية، تم رصد مجموعة إرهابية في منطقة وادي السهيل جنوب شرق السخنة بـ٣٥ كم قادمة من اتجاه منطقة التنف حيث توجد قوات أميركية في محاولة للتسلل باتجاه المناطق الآمنة والنقاط العسكرية بريف حمص، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وبينت الوكالة، أن سلاح الطيران في الجيش، قام بتنفيذ ضربات مركزة على أوكار مسلحي داعش ومحاور تحركهم في المنطقة ما أدى إلى مقتل جميع أفراد المجموعة الإرهابية وتدمير آلياتهم وأسلحتهم.

وسبق للجهات المختصة، أن عثرت في مدينة تدمر في منطقة بيارات المزارع الغربية ٢٥ كم غرب المدينة على حقل ألغام كان قد زرعه داعش قبل اندحاره من مدينة تدمر وباديتها على أيدي الجيش العربي السوري.

وحسبما نقلت الوكالة عن مصدر عسكري أول من أمس فإن «الألغام التي اكتشفت تم زرعها على أربعة خطوط بطول ٣ كم وعمق ٨٠٠ م وتحتوي على مواد شديدة الانفجار ومحرمة دولياً حيث بدأت عناصر الهندسة في الجيش العربي السوري بتفكيك هذه الألغام وتفجيرها على مراحل من أجل تنظيف المنطقة تحضيراً لعودة الأهالي إلى مزارعهم». في الأثناء، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر مطلع أنه «تمت الموافقة على قافلة مساعدات إنسانية جديدة إلى مخيم الركبان للاجئين في سورية، وستبدأ في خلال أيام». ولفتت إلى أن مسؤولة الإعلام في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، رهف عبود، قالت في العاشر من الشهر الماضي: إن المنظمة على أتم الجهوزية لإرسال قافلة مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان، في حال سمحت الظروف بذلك.

وفي الثالث من تشرين الثاني الماضي وبتسهيلات من الحكومة قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة بتسيير قافلة إنسانية إلى «الركبان» الواقع قرب الحدود السورية الأردنية في منطقة التنف حيث تنتشر قوات احتلال أميركية تعيق وصول المساعدات وتمنع المهجرين من المغادرة».